

Distr.: General
27 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل بحالة حقوق الإنسان في السودان، السيد مسعود أ. بدرين

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/١٨ الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية الخبير المستقل لمدة سنة وطلب فيه من الخبير المستقل مساعدة حكومة السودان في تحديد مجالات المساعدة التي سَتعين السودان على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، وتقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان لينظر فيه خلال دورته الحادية والعشرين.

وقد قام الخبير المستقل ببعثته الأولى إلى السودان في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والتقى بمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما فيها ممثلون عن الحكومة وشركاء دوليون ومنظمات المجتمع المدني. وبلاستناد إلى المعلومات المجمعة خلال الاجتماعات التي عقدها الخبير المستقل مع أصحاب المصلحة، كان انطباعه الأول هو أن لدى حكومة السودان استعداداً عاماً للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد؛ والواقع، أن الدولة قد اتخذت بالفعل بعض الخطوات المهمة في هذا الاتجاه.

وأشار الخبير المستقل، مع ذلك، إلى الشواغل المهمة المتعلقة بحقوق الإنسان التي أثارها بعض الشركاء الدوليين والتي يجب أن تأخذها الحكومة مأخذ الجد إذا أرادت ضمان الحصول على تعاونهم من أجل تلقي المساعدة التقنية الضرورية وبناء القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهما مجالان الاهتمام الوارد وصفهما باختصار في هذا التقرير. ويخلص الخبير المستقل إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز بناء الثقة بين حكومة السودان والشركاء الدوليين المعنيين بغية ضمان استمرار المشاركة البناءة لتحسين حالة حقوق الإنسان في السودان.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٧-١		أولاً - مقدمة
٤	١٢-٨		ثانياً - هدف ونطاق البعثة الأولى للخير المستقل
٥	٥١-١٣		ثالثاً - الملاحظات
٥	٢٥-١٤		ألف - الاجتماعات مع ممثلي حكومة السودان وهيئاتها
٨	٤٥-٢٦		باء - الاجتماعات مع الأوساط الدبلوماسية وغيرها من الشركاء الدوليين
١٤	٥١-٤٦		جيم - الاجتماعات مع المجتمع المدني
١٥	٥٥-٥٢		رابعاً - الاستنتاجات

أولاً - مقدمة

- ١ - قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٦/١٨ تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لمدة سنة. وطلب المجلس في القرار نفسه إلى الخبير المستقل المشاركة مع حكومة السودان بهدف تحديد مجالات المساعدة التي سَتعين السودان على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، وتقديم تقرير إلى المجلس لينظر فيه خلال دورته الحادية والعشرين. وعملاً بالقرار ١٦/١٨، عُيّن صاحب الولاية الحالي ابتداءً من ١ أيار/مايو ٢٠١٢ ليحل محل صاحب الولاية السابق الذي استقال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
- ٢ - وقام صاحب الولاية الحالي بزيارته الأولى إلى السودان في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأجرى خلالها مناقشات بناءً مع مسؤولين رئيسيين في حكومة السودان وشركاء دوليين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وموظفون أكاديميون في جامعة الخرطوم.
- ٣ - ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي جمعها الخبير المستقل من الاجتماعات التي عقدها خلال بعثته الأولى، ومن الرسائل ذات الصلة التي تلقاها من منظمات مختلفة ومن أفراد منذ تعيينه.
- ٤ - وخلال اجتماعاته مع ممثلين عن الحكومة، أكد الخبير المستقل التزامه بالاستقلالية والنزاهة والشفافية في أداء مهام ولايته، حسبما تقتضي ذلك مدونة قواعد سلوك أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والتمس تعاون جميع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ مهام ولايته على نحو إيجابي وقائم على النتائج. وكانت جميع الاجتماعات مع ممثلي الحكومة وغيرهم من أصحاب المصلحة شفافة وجدية وصریحة وبناءة.
- ٥ - وقد أعرب الخبير المستقل عن تقديره البالغ لهذه الفرصة التي أتاحت له للمساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان، وهو يتقدم بالشكر إلى مجلس حقوق الإنسان وحكومة السودان ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على ما قدمته له من مساعدة وتعاون قيمين من أجل أداء مهام ولايته. ويتقدم الخبير المستقل بالشكر أيضاً إلى صاحب الولاية السابق، السيد محمد شندي عثمان، على العمل الهائل الذي أنجزه بشأن السودان وعلى ما قدمه له من المعلومات الضرورية لفهم تطور الولاية المسندة إليه.
- ٦ - ونظراً لضيق الوقت الفاصل بين تعيين الخبير المستقل في أيار/مايو ٢٠١٢ والموعد النهائي المحدد لتقديم تقريره، فإن الخبير المستقل لم يستطع أن يعد سوى تقرير أولي لكي ينظر فيه مجلس حقوق الإنسان. ويرى الخبير المستقل أن إعداد تقرير أكثر شمولية، مع تحليل مفصل لمختلف المقترحات التي تلقاها بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات، سيطلب وقتاً أطول وإجراء متابعة مع أصحاب المصلحة المعنيين.

٧- ووفقاً لمقتضيات مدونة قواعد سلوك أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، جرى إطلاع حكومة السودان على مسودة من هذا التقرير لإتاحة الفرصة لها كي تقدم تعليقات عليه قبل تقديمه بشكل نهائي إلى مجلس حقوق الإنسان.

ثانياً- هدف ونطاق البعثة الأولى للخبير المستقل

٨- قام الخبير المستقل ببعثته الأولى من أجل إرساء أسس العمل اللازمة للتواصل الفعال مع حكومة السودان وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بحقوق الإنسان. كما أتاحت له هذه البعثة فرصة إجراء تقييم تمهيدي لحالة حقوق الإنسان في السودان، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحديد مجالات المساعدة التقنية وبناء القدرات التي ستعين السودان على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان بطرق ستكون لها في نهاية المطاف انعكاسات إيجابية على حياة شعب السودان.

٩- وقد عقد الخبير المستقل جميع اجتماعاته ولقاءاته في الخرطوم؛ لكنه لم يستطع إجراء أي بعثات ميدانية في وقت بعثته. ورغم إعراب الخبير المستقل عن رغبته في زيارة دارفور، فإن حكومة السودان قالت إنها لم تتلق الإشعار بمهلة كافية ولم تُمنح الوقت الكافي من أجل الترتيب لزيارة إلى المنطقة.

١٠- وفيما يخص نطاق الولاية، احتجت حكومة السودان منذ البداية بأنه نظراً لنقل ولاية الخبير المستقل من البند ٤ ("حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها") إلى البند ١٠ ("المساعدة التقنية وبناء القدرات") من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، فإن الولاية تتعلق فقط بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى الحكومة، ولا تشمل بالتالي أي عنصر بشأن رصد حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، فإن العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين قد أكدوا بقوة أنه يجب تفسير الولاية تفسيراً موسعاً لتغطي رصد حالة حقوق الإنسان في السودان.

١١- وفي حين يقر الخبير المستقل بأن ولايته تندرج حالياً تحت البند ١٠ من جدول الأعمال، فإنه يؤكد ضرورة فهم وتفسير نطاق الولاية من حيث السياق، لا سيما في ضوء الحالة العامة الحالية لحقوق الإنسان في البلد. ومن الضروري تحديد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لتمكين الخبير المستقل من تقييم الاحتياجات في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات تقييماً صحيحاً يستلزمه أداء مهام ولايته بشكل فعال. ويبرر هذا الفهم لنطاق الولاية "من منظور السياق" عمل الخبير المستقل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين فضلاً عن الحكومة خلال البعثة.

١٢ - ويعتقد الخبير المستقل أن التوصيات المقدمة في الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالسودان^(١) ستكون مدخلاً مناسباً لتنفيذ مهام ولايته.

ثالثاً - الملاحظات

١٣ - تلقى الخبير المستقل، أثناء اجتماعاته مع ممثلي الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، تأكيدات للتعاون ودلائل على حسن النية إزاء ولايته وإزاء تحسين حالة حقوق الإنسان في السودان.

ألف - الاجتماعات مع ممثلي حكومة السودان وهيئاتها

١٤ - اجتمع الخبير المستقل وأجرى مباحثات مع ممثلين رفيعي المستوى عن الحكومة، بمن فيهم وزير العدل ووكيل وزارة العدل ووكيل وزارة الخارجية ونائب المدير العام لقوات الشرطة وممثلين عن مكتب التنسيق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في وزارة الداخلية، إلى جانب رئيس السلطة الإقليمية لدارفور. وعقد اجتماعات أيضاً مع ممثلين عن الهيئات والوكالات الحكومية ذات الصلة، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني، والمجلس القومي لرعاية الطفولة، ووحدة مكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

١٥ - وأثناء الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي الحكومة وهيئاتها، أُشير إلى الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك من خلال إنشاء مؤسسات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشير بشكل خاص إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المكون من رؤساء أجهزة حكومية مختلفة وممثلي منظمات مختارة من منظمات المجتمع المدني. والمجلس الاستشاري هو الهيئة الحكومية المسؤولة عن تعميم حقوق الإنسان عبر جميع القطاعات الحكومية في السودان. وهو مسؤول عن تنسيق الاستراتيجية الحكومية الخاصة بتنفيذ التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل، وقد أعد مشروع وثيقة بهذا الشأن^(٢). وفي حين تشكل الوثيقة دليلاً على التزام الحكومة الإيجابي بآلية الاستعراض، لم تُحدد أي أطر زمنية للعديد من استراتيجيات التنفيذ. ويوصي الخبير المستقل بتبسيط استراتيجيات التنفيذ في شكل أهداف قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد وطويلة الأمد، بغية تحقيق الأهداف طويلة الأمد بحلول موعد الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل الخاص بالسودان.

(١) انظر A/HRC/18/16، الفقرتان ٨٣ و ٨٤.

(٢) الوثيقة متاحة لدى أمانة مجلس حقوق الإنسان أو مكتب صاحب الولاية ويمكن الاطلاع عليها.

١٦- وخلال زيارة الخبير المستقل، نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منتدى رفيع المستوى بشأن تطوير القدرات في مجال حقوق الإنسان في السودان، حضره مسؤولون حكوميون وأعضاء الأوساط الدبلوماسية وشركاء دوليون. وإذا استُغل هذا المنتدى على نحو جيد، فإن بإمكانه أن يكون بمثابة وسيط مهم للتفاعل بين الحكومة والمجتمع الدولي في السودان وقد يساعد في تحديد أفضل السبل لتطوير القدرات في مجال حقوق الإنسان في السودان. ويوصي الخبير المستقل بالدعوة إلى إعادة عقد المنتدى لهذا الغرض، وهو مستعد لإسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني من أجل تنفيذ ذلك على نحو فعال.

١٧- وفيما يخص تكوين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سمع الخبير المستقل ما يُعبر عن القلق لأن العضوية في هذه الهيئة حالياً لا تُمنح إلا لمنظمات حقوق الإنسان الموالية للحكومة. ورغم أن المجلس هيئة حكومية، فلا شك في أن دوره الاستشاري سيُثرى بالمساهمات المقدمة من منظمات غير حكومية مستقلة لحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، يوصي الخبير المستقل بأن يستند المجلس في عمله إلى اجتماعات استشارية منتظمة مع جميع منظمات حقوق الإنسان الوطنية غير الحكومية لمناقشة حالة حقوق الإنسان في السودان. وستخلق هذه الاجتماعات جواً من الثقة والتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، مما سيساعد بالتالي في تحسين بيئة حقوق الإنسان.

١٨- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة وطنية مهمة أخرى. وخلال الاجتماعات التي عُقدت مع الخبير المستقل، أكد أعضاء اللجنة أهمية ضمان استقلالية اللجنة وتنوعها وإمكانية الوصول إليها. ويدعم الخبير المستقل اللجنة في عزمها على العمل كهيئة مستقلة وفقاً لأحكام مبادئ باريس. فاستقلاليتها أمر أساسي ويجب أن تشجعه وتحترمه الحكومة حتى تضطلع اللجنة بمسؤولياتها على نحو فعال. وهذه اللجنة حديثة العهد جداً، وستحتاج إلى مساعدة تقنية كبيرة وإلى بناء القدرات وذلك في شكل التدريب والدعم اللوجستي لأعضائها.

١٩- وإن الدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كفالة حقوق الإنسان دور هام للغاية، بما في ذلك في تعزيز تثقيف الجمهور وإذكاء وعيه بشأن حقوق الإنسان، ورصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها، وإسداء المشورة للحكومة والبرلمان بشأن قضايا حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يحث الخبير المستقل الحكومة والشركاء الدوليين على تقديم الدعم المناسب لتمكين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أداء دورها على نحو فعال. وهو يعتبر هذه اللجنة شريكاً هاماً من أجل أداء مهام ولايته المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، ويشدد على ضرورة أن تقدم اللجنة طلب اعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل استعراض مدى امتثالها لمبادئ باريس. ومن شأن الارتباط بلجنة التنسيق، بما فيها شبكاتها الإقليمية (مثل شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان)، أن يسمح للجنة أيضاً بالتفاعل مع غيرها من المؤسسات

المتخصصة، وبالتالي تعزيز معارفها وقدرتها بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك التفاعل مع آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

٢٠- وخلال الاجتماع الذي عُقد مع الخبير المستقل، شدد أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على مختلف احتياجات هذه الهيئة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك الاحتياجات لقاعدة بيانات شاملة بشأن حقوق الإنسان ومكتبة للمساعدة في عمل أعضاء اللجنة. كما أعربوا عن أهمية ضمان أن تتاح لأعضاء اللجنة فرص التدريب داخل البلد وعلى الصعيد الدولي، وأهمية إقامة اتصالات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الأخرى للتعلم من ممارساتها الجيدة. وأعرب أعضاء اللجنة عن أملهم في أن تُنشأ قريباً مكاتب دون إقليمية في مختلف ولايات السودان، من أجل توسيع نطاق عمل اللجنة ليصل إلى أبعد أنحاء البلد.

٢١- وأعرب الخبير المستقل عن سروره لأنه لاحظ أن جميع أصحاب المصلحة يقدرّون تقديراً تاماً أهمية دعم حكومة السودان والشركاء الدوليين معاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وقد تلقى أيضاً بيانات مبدئية من بعض السفراء ووكالات الأمم المتحدة تعرب عن دعم احتياجات اللجنة في مجال التدريب. كما يوصي الخبير المستقل بقوة بدعم اللجنة من خلال برنامج مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الخاص بالتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويمكن للجنة أن تستفيد أيضاً من فرص التدريب الأخرى، مثل برنامج الزمالات الذي يتيحها قسم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والذي قد يكون مفيداً جداً للموظفين وأعضاء اللجنة.

٢٢- والتقى الخبير المستقل أيضاً بممثلي مؤسسات أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان، بما فيها لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني، والمجلس القومي لرعاية الطفولة، ووحدة مكافحة العنف ضد النساء والأطفال. وجرى التشديد أيضاً على حاجة هذه الهيئات إلى التدريب لزيادة قدرتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي اجتماعات أخرى، سُلط الضوء على تدريب موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطة القضائية، ووزارة العدل، والسلطة التشريعية، وقوات الشرطة، والقوات المسلحة، وغيرها من وكالات الأمن ومؤسسات الحكومة. والخبير المستقل مستعد لمتابعة العمل مع الشركاء الدوليين لضمان مساعدتهم في تيسير برامج التدريب لصالح هذه الهيئات.

٢٣- وتلقى الخبير المستقل، خلال زيارته، مقترحات متنوعة بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات وذلك من مؤسسات مختلفة: فعلى سبيل المثال، جمع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عدداً من المقترحات بشأن مشاريع للتعاون التقني تهدف إلى معالجة شواغل مختلفة متعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها بناء قدرات جهات فاعلة وطنية ومحلية في مجال الشؤون الجنسانية والقضاء على العنف ضد النساء؛ وإذكاء الوعي باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أوساط المسؤولين والمجتمع المدني؛ وتعزيز إقامة العدل على المستوى الوطني

ومستوى الولايات؛ وزيادة تعزيز وحماية حقوق الطفل. ويشير الخبير المستقل إلى أنه إذا كانت هذه المقترحات مشجعة، فإنه لا بد من تقييمها بعناية لكي ينظر فيها الشركاء الدوليون والوكالات المانحة من أجل تمويلها. ولم يسمح الإطار الزمني القصير المتاح لتقديم هذا التقرير بإجراء أي تحليل مفصل للمقترحات. ومع هذا، فإن الخبير المستقل مستعد للتنسيق ومواصلة العمل مع مختلف أصحاب المصلحة للنظر في المقترحات وتنفيذها في نهاية المطاف تنفيذاً فعالاً.

٢٤- ورغم الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في البلد، فقد أقر العديد من ممثلي الحكومة بأنها ما زالت تواجه تحديات كبيرة في مجال حقوق الإنسان، وأن السودان في حاجة إلى المساعدة والدعم الدوليين للتصدي لهذه التحديات. ومع هذا، أعرب العديد من الممثلين عن قلقهم إزاء التصور السلبي السائد في أوساط المجتمع الدولي بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولاحظ الخبير المستقل أن هذا قد أثار بعض الارتياح لدى الحكومة في علاقتها مع المجتمع الدولي. ولذا، ثمة حاجة إلى بناء الثقة من أجل تسهيل المشاركة البناءة اللازمة لمعالجة الشواغل المشروعة المتعلقة بحقوق الإنسان في السودان.

٢٥- وأشار بعض ممثلي الحكومة أيضاً إلى الشريعة والثقافة الإسلاميتين كعنصرين مهمين من عناصر المجتمع السوداني ينبغي أن يقدرهما المجتمع الدولي وأن يدرجها في ديناميات حقوق الإنسان في السودان. وأشار إشارة غير مباشرة إلى تصور بشأن "حقوق الإنسان الإسلامية"، مقابل حقوق الإنسان الدولية. ويدل هذا على الحاجة المهمة إلى إذكاء الوعي، لا سيما في أوساط المؤسسات الحكومية، بأن الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان لا يتعارضان في الأصل، بل من الممكن أن يكونا متوافقين ولذلك بحسب التفسيرات والنهج المعتمدة. وبما أن الخبير المستقل خبير في حقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، فإنه مستعد لإسداء المشورة التقنية للحكومة بشأن طريقة الوفاء على نحو إيجابي بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار بيئة قانونية وثقافية إسلامية.

باء- الاجتماعات مع الأوساط الدبلوماسية وغيرها من الشركاء الدوليين

٢٦- اجتمع الخبير المستقل أيضاً مع ممثلين عن الأوساط الدبلوماسية وغيرها من الشركاء الدوليين المعنيين في السودان، بمن فيهم ممثلون عن الاتحاد الأوروبي، والقائم بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، وسفراء قطر وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في الخرطوم، والمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وكان هناك بعض التقدير لشروع حكومة السودان في اتخاذ بعض الخطوات اللازمة من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٢٧- ويعتقد العديد من الشركاء الدوليين أن بإمكان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، إذا جرى تسير أعمالها بشكل مستقل (مثلما ينبغي) وإذا زوّدت بالموارد البشرية والمالية الضرورية، أن تلعب دوراً هاماً في رصد حقوق الإنسان وضمان تحسين حالة حقوق الإنسان بصفة عامة. وفي حين أبدى بعض الشركاء الدوليين استعدادهم لدعم عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لا سيما في مجالي بناء القدرات والتدريب، فقد أعربوا أيضاً عن ضرورة أن تضطلع الحكومة بدور القيادة عن طريق إثبات التزامها بصورة إيجابية وتقديم الدعم التشغيلي والمالي المناسب والمستمر إلى اللجنة.

٢٨- وأعرب بعض أعضاء المجتمع الدولي عن قلق خاص إزاء قضايا مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان، وهي قضايا يتجلى بعضها أيضاً في التوصيات الموجهة إلى السودان في الاستعراض الدوري الشامل الخاص به، بما فيها التوصيات التي يرد وصفها أدناه.

١- الحاجة إلى عملية دستورية شاملة وشفافة

٢٩- وفقاً للوثيقة التي صيغت بشأن استراتيجية الحكومة الرامية إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (انظر الفقرة ١٥ أعلاه)، فإن الحكومة تعمل بالفعل على اتخاذ خطوات من أجل ضمان عملية شفافة لاستعراض الدستور من خلال عقد حلقات دراسية بشأن الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في الدستور الحالي المؤقت. وقد أثار الخبر المستقل هذه المسألة مع ممثلي الحكومة باعتبارها شاغلاً مشروعاً من الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان لا بد من معالجته. وقُدمت تأكيدات، لا سيما من لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بأن هناك بالفعل مشاركة عامة في عملية استعراض الدستور وأنه سيجري قريباً إنشاء لجنة لاستعراض الدستور من أجل جمع آراء الجمهور. وأوضحت الهيئتان أن عملية استعراض الدستور ستكون شفافة وشاملة، وأن أحكام شرعة حقوق الإنسان التي يتضمنها الدستور المؤقت ستظل بالتأكيد وسيجري تحسينها في الدستور الجديد. وأشار المجلس إلى تنظيم الحكومة لمنتدى حول مشاركة الجمهور في وضع الدستور، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة. وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، نُشرت محاضر أعمال المنتدى الأول، الذي عُقد في الخرطوم في أيار/مايو ٢٠١١، والتوصيات المقدمة فيه بشأن العمل على مستوى الولايات، من أجل توزيعها على الجمهور.

٣٠- وعلى الرغم من التأكيدات المشار إليها أعلاه، أعرب شركاء دوليون عن قلقهم، على سبيل المثال، إزاء القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخراً لمنع المبادرة السودانية لصناعة الدستور، وهي منظمة مستقلة للمجتمع المدني، من ممارسة أي أنشطة أخرى لإذكاء الوعي بالإصلاح الدستوري. ويلاحظ الخبير المستقل أن هذا التدخل ينتهك الحق في حرية التعبير وحق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، المكفولين بموجب المادتين ١٩ و ٢٥

على التوالي من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لكن الحكومة اعترضت على هذا الادعاء، موضحة أن تلك المنظمة ما زالت نشطة في السودان.

٣١- وفي حين يشيد الخبير المستقل بالحكومة على إطلاقها المنتدى المعني بمشاركة الجمهور في وضع الدستور، فإنه يرى أن من الضروري ألا تمنع الدولة منظمات المجتمع المدني من المشاركة أو الشروع في مبادرات مماثلة. وفي مجتمع ديمقراطي، يجب تشجيع هذه المبادرات من أجل إثراء النقاش حول الإصلاح الدستوري. ويعتبر الخبير المستقل أن إفساح المجال أمام المجتمع المدني للمساهمة في عملية استعراض الدستور من خلال مبادرات لإذكاء الوعي هو دليل أساسي على توافر الإرادة السياسية للحكومة بأن تضمن إجراء عملية شاملة قائمة على المشاركة. ومن شأن هذا الإدماج الواسع أيضاً أن يضمن أشكال التعاون الدولي الحالية ويشجع اعتماد أشكال أخرى في المستقبل. وقد تلقى الخبير المستقل تأكيدات مبدئية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفيد بأنه على استعداد، في حالة توافر الأموال، لمواصلة دعم برامج إذكاء الوعي بشأن عملية استعراض الدستور، وأنه يأمل أيضاً في أن يرى مساهمة مزيد من منظمات المجتمع المدني في هذه العملية.

٢- حماية حرية التعبير وحرية الصحافة

٣٢- أثار شركاء دوليون مختلفون شواغل تتعلق باستخدام الحكومة باستمرار لقوانين الأمن القومي من أجل إغلاق الصحف وتوقيف الصحفيين ومصادرة المنشورات بشكل تعسفي. كما انعكست هذه الشواغل فعلاً في بعض توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ورداً على ذلك، أفادت الحكومة في استراتيجيتها المتعلقة بتنفيذ تلك التوصيات (انظر الفقرة ١٥ أعلاه) بأنها ستجري تدريباً للعاملين في مجال القضاء والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأفراد الأمن بشأن حرية الكلام والحق في التعبير، وبأنها ستعدل قانون الصحافة والمطبوعات لتوفير مزيد من الحماية للصحفيين والناشرين. وفي حين تسير هذه الخطوات في الاتجاه الصحيح، لم تحدّد أي أطر زمنية واضحة لتنفيذها. ويرى الخبير المستقل أن هذا التدريب يندرج في نطاق ولايته، وهو أمر سيحتاج إلى دعم من الشركاء الدوليين لضمان تحقيقه في أقصر وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، يحث الخبير المستقل الحكومة على إبداء الإرادة السياسية الإيجابية اللازمة والامتناع عن إغلاق الصحف أو توقيف الصحفيين بشكل تعسفي.

٣- الحاجة إلى الإصلاح القانوني لا سيما في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية

٣٣- دعت إحدى توصيات الاستعراض الدوري الشامل الدولة إلى "تعديل قوانينها، بما فيها تلك المتعلقة بالزواج، وحضانة الأطفال، والطلاق، وحقوق الملكية، والممارسات الفاضحة، لضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان" وكذلك إلى "تكييف التشريعات والممارسات التي تؤثر في النساء والأطفال" مع التزاماتها الدولية^(٣). ورداً على هذه التوصية،

(٣) انظر A/HRC/18/16، الفقرة ٨٣.

أوضحت الحكومة في استراتيجيتها التنفيذية (انظر الفقرة ١٥ أعلاه) أنها "ستجري دراسات استعراضية ومشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتحديد الثغرات الموجودة في القوانين الحالية" وأنها "ستجري دراسة لاستعراض القوانين القائمة التي تؤثر في النساء وستدرب أصحاب المصلحة ذوي الصلة لضمان توافق الممارسات مع القانون". ويرى الخبير المستقل أن هذه التعهدات مشجعة وأنها تحتاج إلى دعم من الشركاء الدوليين لضمان الوفاء بها على النحو الصحيح في أقصر وقت ممكن.

٣٤- وأوضح الشركاء الدوليون الذين اجتمع معهم الخبير المستقل خلال البعثة أن هناك حاجة إلى الإصلاح القانوني، لا سيما بالإشارة إلى قضية امرأة شابة حكمت عليها محكمة ابتدائية سودانية في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بالإعدام رجماً بسبب الزنا، وفقاً لقانون العقوبات الحالي. وقد أثار الخبير المستقل هذه المسألة مع ممثلي الحكومة وغيرهم من أصحاب المصلحة. وأوضح ممثلو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنهم على علم بالشواغل الدولية إزاء هذه القضية، لكنهم أشاروا إلى أن القضية مازالت معلقة، ويجب أن يُسمح في البداية للإجراء القضائي بأخذ مساره التام، دون تدخل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أبطلت محكمة الاستئناف الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية بحق المرأة، ورُفضت الدعوى لدى إعادة محاكمة المرأة أمام المحكمة الابتدائية في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٣٥- ووجه انتباه الخبير المستقل أيضاً إلى قضية أخرى حديثة العهد، تتعلق بامرأة أُدينَت بتهمة ارتكاب جريمة مماثلة، وقد أودع حالياً طعن بشأنها لدى محكمة الاستئناف في الخرطوم. وأشارت منظمات حقوق الإنسان إلى أن النساء قيد المحاكمة لا يحصلن في أغلب الأحيان على تمثيل قانوني. وأشارت أيضاً إلى المعاملة السيئة التي تتلقاها النساء عندما تكون قضاياهن معلقة، كما جاء في التقارير أن بعض النساء كُبلن بأصفاد في حين كن يحملن رضعاً.

٣٦- وتطبق أحكام الإدانة المتعلقة بالزنا عملاً بأحكام قانون العقوبات السوداني لعام ١٩٩١. وقد أقر أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، خلال اجتماعهم مع الخبير المستقل، بضرورة تعديل أحكام القانون ذات الصلة، وهي مسألة يدور النقاش حالياً بشأنها في البلد. ويبين الطابع المتكرر للأحكام المتعلقة بالزنا حاجة الحكومة الماسة إلى تعجيل عملية الإصلاح القانوني والاستفادة من أمثلة الرؤى المتبصرة والممارسات الجديدة لبلدان العالم الإسلامي. وسيكون اتخاذ خطوات عاجلة ونشطة في هذا الصدد دليلاً مهماً على الإرادة السياسية فيما يخص معالجة هذه المشكلة.

٣٧- وبما أن الخبير المستقل قد نشر ورقات أكاديمية يُرجع إليها على نطاق واسع بشأن هذه المسألة بالتحديد، فإنه مستعد لإسداء المشورة التقنية للحكومة بشأن كيفية معالجة هذا التعارض الواضح بين تطبيق أشكال من العقاب الجنائي الإسلامي وضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهو يرى أن هناك حاجة ماسة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال.

٤ - حالة حقوق الإنسان في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق

٣٨ - أعرب العديد من الشركاء الدوليين عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان في دارفور، وعن خيبة أملهم لأن الخبر المستقل لم يستطع زيارة المنطقة. وفي حين أقر ممثلو الحكومة بأن هناك مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان في دارفور نتيجة للتزاع في المنطقة، فقد أفادوا أن الحالة تحسنت، لكن هذا رأي عارضته بعض منظمات حقوق الإنسان. ولأن الخبر المستقل لم يزر المنطقة، فإنه لا يستطيع التأكد من الحالة على أرض الواقع. وقد أعرب ممثلو المجتمع المدني أيضاً عن قلقهم إزاء استمرار الاشتباكات وتدهور حالة حقوق الإنسان في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

٣٩ - وهذا القلق بشأن الحالة في دارفور قد انعكس أيضاً في عدد كبير من التوصيات بلغ ثماني توصيات قدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالسودان، حيث دعت حكومة السودان، من بين ما دعت إليه، إلى "مواصلة بذل جهود متضافرة من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للتزاع في دارفور"، و"مضاعفة الجهود لبناء سلام دائم في دارفور من خلال ممارسة ضبط النفس، والعمل مع الاتحاد الأفريقي/عملية السلام الجارية في الدوحة وتحسين الوضع الأمني للعاملين في المجال الإنساني"، و"إنشاء آليات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما في دارفور"^(٤). وأفادت الحكومة في استراتيجيتها التنفيذية (انظر الفقرة ١٥ أعلاه) أن بعض التوصيات قد نفذت في حين ما زال تنفيذ بعضها الآخر جارياً.

٤٠ - وخلال بعض الاجتماعات التي عُقدت مع الخبر المستقل، أشار بعض الشركاء الدوليين إلى ضرورة أن تنفذ الحكومة تنفيذاً كاملاً وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي نتج عنها إنشاء عدد من المؤسسات، مثل السلطة الإقليمية لدارفور ولجنة العدالة والمصالحة والمحاكم الخاصة بدارفور، وجميعها مؤسسات تحتاج إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات في شكل توفير مرافق وتدريب لضمان عملها على نحو فعال. وقد التقى الخبر المستقل في الخرطوم برئيس السلطة الإقليمية لدارفور، الذي أكد حاجة تلك المؤسسات إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات لتمكينها من العمل بشكل فعال.

٤١ - ولا مغالاة في التشديد على أهمية تشجيع تحسين حالة حقوق الإنسان في دارفور، إذا أُخذ في الحسبان أن انتهاكات حقوق الإنسان هي التي كانت وراء اهتمام المجتمع الدولي بالمنطقة في المقام الأول. وليس من قبيل المبالغة أيضاً القول إن من الضروري التزام جميع أصحاب المصلحة بشكل إيجابي بالتنفيذ الفعال لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، لا سيما الفصول المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبالعدالة والمصالحة. ويبحث الخبر المستقل حكومة السودان بالأخص على مواصلة التصدي لتحديات حقوق الإنسان في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق كدليل على إرادتها السياسية فيما يخص تحسين

(٤) المرجع نفسه.

حالة حقوق الإنسان في هذه المناطق. وهذا سيشجع المجتمع الدولي على تقديم مزيد من الدعم إلى الحكومة في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٥- قضايا الجنسية والمواطنة عقب استقلال جنوب السودان

٤٢- أثار الشركاء الدوليون أيضاً شواغل تتعلق بالحوادث ذات الصلة بقضايا الجنسية والمواطنة، بما في ذلك تقارير عن التمييز ضد الأشخاص المنحدرين من جنوب السودان المقيمين في السودان. وقد انعكست هذه الشواغل أيضاً في التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالسودان، حيث دعت حكومة السودان، من بين ما دعت إليه، إلى "ضمان حماية الأقليات العرقية والدينية وإضفاء الطابع الرسمي على اتفاقات ما بعد الاستفتاء فيما يتعلق بحقوق المواطنة التي تكفل على قدم المساواة للمواطنين، المنحدرين من شمال وجنوب السودان، التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و"اتخاذ خطوات ملموسة لمنع أي شكل من أشكال التعدي على حقوق الإنسان لمواطني جنوب السودان المقيمين في الشمال، بما في ذلك معالجة قضايا الجنسية والمواطنة بالتعاون مع السلطات في جنوب السودان"^(٥).

٤٣- وأوضحت الحكومة في استراتيجيتها التنفيذية أنها اتخذت تدابير لمعالجة المشكلة المشار إليها أعلاه، لكنها ستستمر أيضاً في معالجة القضايا التي لم تجر تسويتها بعد. وقد أثار الشركاء الدوليون هذه المسألة بالإشارة بصفة خاصة إلى الادعاءات المتعلقة بمحالات اعتقال تعسفي لموظفي سفارات يشتهب في انتمائهم إلى جنوب السودان. وأشارت إلى هذه الإدعاءات ثلاث بعثات أجنبية في اجتماعاتها مع الخبر المستقل. وشدد الخبر المستقل، في اجتماعه مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على هذه المسألة باعتبارها مسألة مهمة لا بد أن تعالجها الحكومة.

٦- التطورات الحديثة في السودان

٤٤- تلقى الخبر المستقل بلاغات من منظمات مختلفة للمجتمع المدني وأحاط علماً بالبيان الصحفي الذي أصدرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والذي أعربت فيه عن قلقها إزاء استخدام قوات الأمن السودانية للقوة ضد المتظاهرين في أنحاء مختلفة من البلد. ويشعر الخبر المستقل بقلق خاص إزاء الأحداث التي وقعت مؤخراً في جنوب دارفور والتي أدت إلى وفاة وإصابة متظاهرين. وهو يعرب عن تعازيه وتعاطفه لأسر الضحايا المتوفين والمصابين، ويؤيد الدعوة التي وجهتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى الحكومة من أجل القيام على وجه السرعة بإجراء تحقيقات موثوقة ومستقلة في أعمال العنف

(٥) المرجع نفسه.

هذه ومساءلة الأشخاص المسؤولين عنها. ويؤكد هذا الحادث حاجة قوات الأمن السودانية إلى بناء القدرات والتدريب بشأن احترام وحماية الحق المشروع في حرية التعبير والتجمع السلمي.

٤٥ - ويرى الخبير المستقل أن أي تقييم هادف للاحتياجات في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تحسين حقوق الإنسان يجب أن يراعي، بالضرورة، شواغل المانحين المحتملين والشركاء الدوليين المشروعة المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعالج حكومة السودان هذه الشواغل لإثبات إرادتها السياسية فيما يخص الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وبما أن معظم الشواغل المذكورة أعلاه التي أعرب عنها كل من الأوساط الدبلوماسية والشركاء الدوليين قد انعكست في التوصيات، المقدمة خلال الاستعراض الدولي الشامل الخاص بالسودان، فإن الخبير المستقل يوصي بأن تنظر فيها الحكومة كمسائل ينبغي أن تدرج في خطتها التنفيذية قصيرة الأمد.

جيم - الاجتماعات مع المجتمع المدني

٤٦ - عقد الخبير المستقل اجتماعات مع ممثلي منظمات مختلفة من منظمات المجتمع المدني، بما فيها الاتحاد العام للمرأة السودانية، والمجلس السوداني للمنظمات الطوعية، وأعضاء من نقابة المحامين السودانيين، ومدافعون عن حقوق الإنسان وأكاديميون.

٤٧ - وإضافة إلى تأكيد الشواغل التي أثارها كل من الأوساط الدبلوماسية والشركاء الدوليين، أشار العديد من أفراد منظمات حقوق الإنسان إلى شواغل تتعلق بالحيز المحدود المتاح لأنشطتهم في مجال حقوق الإنسان. وأعربوا عن خوفهم من التعرض للاعتقال التعسفي على يد الوكالات الحكومية. كما أعربوا عن أملهم في العمل في نهاية المطاف مع الحكومة من أجل التصدي لتحديات حقوق الإنسان والمساهمة على نحو إيجابي في تحسين حالة حقوق الإنسان في السودان. وأبلغوا الخبير المستقل أيضاً بحاجتهم إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات لتمكينهم من الاضطلاع بدور فعال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان.

٤٨ - ولا شك في أن بإمكان منظمات المجتمع المدني عموماً الاضطلاع بدور مهم في تحقيق ولاية الخبير المستقل. وقد كانت هذه المنظمات حجر الأساس في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، أينما وجدت، لا سيما من خلال مبادرات إذكاء الوعي وكذلك التدقيق الموضوعي غير المتحيز في سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان.

٤٩ - ووجه انتباه الخبير المستقل إلى قيام قوات الأمن الحكومية مؤخراً بإغلاق مكاتب منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل بنشاط في مجالي حماية حقوق المرأة وتقديم المساعدة القانونية، وهي "المبادرة الاستراتيجية للنساء في القرن الأفريقي" في جنوب دارفور.

٥٠ - وشدد الخبير المستقل، في إطار عمله مع الحكومة، على أهمية هئية بيئة للتعاون مع المجتمع المدني. وفي دولة لا تزال في مرحلة انتقالية مثل السودان، بإمكان المجتمع المدني تقديم

مساهمة كبيرة في مجالات عديدة، بما فيها عملية وضع الدستور الجارية وتعزيز حقوق المرأة وتعزيز حرية الصحافة. كما أن دور المجتمع المدني أساسي في مساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٥١- ويرغب الخبير المستقل أيضاً في التشديد على دور الأوساط الأكاديمية في المساهمة في مبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات في السودان. وهناك أكاديميون مقتدرون في جامعات سودانية مختلفة، مثل جامعة الخرطوم وجامعة الأحفاد للنساء، لديهم خبرة تقنية في مجالات ذات صلة ببناء القدرات يمكن الاستفادة منها في سياق ولاية الخبير المستقل. وقد التقى الخبير المستقل بأكاديميين من جامعة الخرطوم أعربوا عن استعدادهم لإسداء المشورة التقنية للحكومة في مجال حقوق الإنسان. ويرى الخبير المستقل أن تقديم المساعدة التقنية اللازمة للخبراء الأكاديميين ذوي الصلة سيكون أمراً قيماً في توسيع نطاق الفرص المتاحة لتعزيز حقوق الإنسان في السودان.

رابعاً- الاستنتاجات

٥٢- حدّد الخبير المستقل، انطلاقاً من الاجتماعات التي عقدها مع مختلف أصحاب المصلحة في السودان، التحديات الأولية التالية:

(أ) ضرورة أن تبدي حكومة السودان عزمها وإرادتها السياسية بشأن معالجة شواغل حقوق الإنسان التي أثارها الشركاء الدوليون والمانحون المحتملون؛

(ب) ضرورة إعادة بناء جوّ دائم من الثقة والطمأنينة بين حكومة السودان ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي، وتسهيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال في هذا البلد؛

(ج) تعتمد مبادرات بناء القدرات على كثافة رأس المال، مثلما تبرز ذلك التكاليف المشار إليها في مختلف المقترحات التي قدّمتها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، وهي تتطلب مستويات عالية من التمويل الذي لا بد أن يوفر داخلياً من قبل الحكومة ومن مختلف الشركاء ثنائيين/متعددي الأطراف؛

(د) ضرورة تحديد وحشد الدعم المقدم من شركاء ومانحين ثنائيين ودوليين من أجل دعم مبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات في السودان.

٥٣- ويخلص الخبير المستقل، بالنظر إلى طبيعة التحديات المذكورة أعلاه، إلى أن من غير الممكن إنجاز مهام ولايته في أشهر قليلة فقط، بل خلال أمد طويل وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين مشاركة متسقة ومركزة.

٥٤- وقد وُفِّرت ولاية تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات منطلقاً مناسباً للمشاركة الإيجابية في العمل مع حكومة السودان بهدف تحديد سبل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ويوصي الخبير المستقل بقوة باستغلال الفرصة التي تتيحها ولايته كوسيلة لاستغلال فترة جديدة من التعاون الإيجابي بين حكومة السودان والمجتمع الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان.

٥٥- ورغم ما يبدو من صعوبات وتحديات تواجه أداء ولاية الخبير المستقل، فإنه مقتنع بأن من الممكن تحقيق أهداف هذه الولاية من خلال مشاركة متسقة ومركزة وإيجابية مع حكومة السودان في إطار التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقد أتاحت بعثته الأولى فرصة مهمة لبناء الثقة يمكن مواصلة تعزيزها من خلال العمل المستمر مع حكومة السودان وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على نحو بناء من أجل تحقيق الهدف الطويل الأمد المتمثل في تحقيق تحسينات ملموسة في الحالة العامة لحقوق الإنسان في هذا البلد. ويؤمل أن تجد الأمم المتحدة وحكومة السودان وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في الخبير المستقل شريكاً عازماً على المضي قدماً بهذه العملية.